

Distr.: General
21 December 2004
Arabic
Original:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: استعراض
مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة
والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة وجماعة السيدة العذراء
والراعي الصالح للأعمال الخيرية ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وهي
منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي، ومؤسسة فريدريتش إبيرت، وهي منظمة غير حكومية على
قائمة المجلس

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.5/2005/1

190105 180105 04-66710 (A)

* 0466710*

مقدمة

نحن، المنظمات غير الحكومية الدولية، والعديد منا أعضاء في لجنة المنظمات غير الحكومية للتنمية الاجتماعية، نرحب بهذه الفرصة التي أتاحت لنا للمشاركة في استعراض ٢٠٠٥ لتنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن).

ونحن نذكر أن الالتزام رقم ٥ من توافق آراء كوبنهاغن يلزم الحكومات بـ "الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة" في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، ينص الالتزام رقم ١ في البند دال على أن الحكومات ملزمة أيضاً بتعزيز المساواة والإنصاف بين جميع الرجال والنساء. ويتناول الالتزام رقم ٦ بشأن إتاحة التعليم للجميع على قدم المساواة بنبرة ملزمة ضرورة إعطاء الأولوية لتعليم النساء والبنات.

لذلك فإننا نقدم هذه التعليقات بشأن الحالة الراهنة للتنفيذ متبوعة بتوصيات موجهة للحكومات لتعزيز تحقيق التقدم الضروري في هذه المسائل.

عرض عام للشواغل الجنسانية

يسعدنا أن نعترف بأن وضع المرأة شهد تقدماً في العديد من البلدان بعد مضي عشر سنوات على مؤتمر قمة كوبنهاغن، وذلك في مجالات معدلات وفيات الرضع، واستهلاك السعرات الحرارية، والقيد بالمدارس، ومستويات محو الأمية، والحصول على الرعاية الصحية، والمشاركة السياسية. وتعد بعض الإنجازات الخاصة مثل القبول الدولي للاغتصاب بوصفه جريمة حرب وإصدار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ معاً مهمة للنساء والفتيات.

ولكننا نشدد مع الأسى على أن "المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة" حقائق بعيدة المنال عبر جميع أنحاء العالم. فالنساء والفتيات ما زلن يستبعدن بطرق قصوى وملموسة من الحقوق الأساسية والفوائد المجتمعية. وهن يستبعدن أيضاً من أشكال المشاركة الأساسية في المجتمع ويعتبرن الأكثر عرضة للإجهاد والحرمان. وتفيد النساء في بعض المناطق، وعلى الخصوص في بعض أنحاء أفريقيا وآسيا، أنهن ينظر إليهن باعتبارهن لا استقلال ولا كرامة لهن بالمرّة وأن ذلك يبلور نظرتهن السلبية إلى أنفسهن وتوقعاتهن البائسة في الحياة.

التفاوتات الحالية في المساواة بين الجنسين

في هذا العصر الذي أصبحت فيه العولمة الاقتصادية مدمجة هيكلياً في المجتمعات، تعد تشكيلات الأوضاع الاقتصادية القائمة على نوع الجنس عنصراً رئيسياً في تجريد المرأة من

السلطة. وما زال الفقر ظاهرة مؤنثة. وتعاني المرأة بشكل غير تناسبي من الانعكاسات، السلبية للنماذج المالية الدولية، وتخفيف القيود التجارية، وخصخصة الخدمات الاجتماعية العامة. وهي تتأثر أكثر من الرجل بحالات عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

وليست النساء، كقوة، مستبعدات فقط من فوائد العولمة الاقتصادية ولكن الفجوة الرقمية المتزايدة الاتساع بين الجنسين تبين أن العديد من النساء والفتيات معرضات بشدة لخطر الاستبعاد من الفوائد التكنولوجية التي كان سيتوقع، لولا ذلك الاستبعاد، أن يتيح لهن التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي.

وتستمر الفروق الاجتماعية في المساواة والإنصاف بين الجنسين بأشكال مزمنة من الفقر والعنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وتلاحظ مظاهر مخيفة ومتزايدة الشدة من عدم المساواة بين الجنسين في ظواهر الطلب المتزايد على النساء والبنات المتجر بهن لأغراض الاستغلال الجنسي، والمعدل المتزايد من حالات النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعاناة النساء والبنات على نطاق واسع في حالات الصراع وحالات السيطرة العسكرية. ويعزز هذه الفروق الاجتماعية هيمنة الهياكل الرجالية التي تستمر في الحط من قيمة المرأة بالنظر إلى الرجل. ويتناقض ذلك مع صميم الأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان العالمية ومع مفهوم التنمية التي تركز على الناس الذي يعتبر أساسياً للتنمية الاجتماعية. وتقضي المواقف الاجتماعية استعراضاً ومراجعة نقديين بدعم من الحكومة حتى لدى قيام الحكومات بسن القوانين وتخصيص الموارد لضمان المساواة بين الجنسين.

ويعد تنفيذ مبدأ التعليم للجميع أحد أهم المجالات الأساسية لاستعراض مؤتمر قمة كوبنهاغن. وقد أظهرت دراسات متعددة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تعليم البنات أضمن الطرق وأسرعها لتحقيق التقدم الاجتماعي والقضاء على الفقر. وعلى الرغم من محاولة برامج مثل مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات ومبادرة المسار السريع للبنك الدولي لتعجيل المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، فإن ما يزيد على ٧٠ بلداً معرض للإخفاق في تحقيق تكافؤ الجنسين في التعليم على هذين المستويين بحلول عام ٢٠٠٥^(١). فالتعليم ينبغي أن يكون في متناول الجميع لدعم قيمة الكرامة الإنسانية.

(١) هذا الرقم مأخوذ من الطبعة الثانية لتقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٣.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم، وتماشياً مع هذه الإخفاقات في التنفيذ، ووفقاً للالتزامات المستمرة التي تعهدت بها الحكومات منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن، بما في ذلك استعراض بيجين في سنة ٢٠٠٠ وتوافق آراء مونتريري في سنة ٢٠٠٢، والعمل الجاري لتمويل عملية التنمية، وبطبيعة الحال الجهود المبذولة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، فإننا نقدم التوصيات التالية المتعلقة بالسياسة من أجل المساواة والإنصاف بين الجنسين.

فإننا ندعو الحكومات إلى ما يلي:

- إعلان التزام بتغيير الهياكل الرجالية المهيمنة التي تستند إليها المسائل المشار إليها أعلاه، وذلك بمشاركة نشيطة من النساء من جميع قطاعات المجتمع. وعلى الحكومات أن توقع وتنفذ جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وأن تعلن لدى جميع قطاعات الحياة الوطنية عن إيلاء أولوية للعمل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.
- إدماج سياسة متناسقة قائمة على الأهمية الرئيسية لمراعاة حقوق الإنسان للجميع ولكرامة كل شخص. ويجب أن يسترشد بمشاورات المواطنين من الفئات الشعبية في كل عملية لوضع السياسات. ويجب أن تسهم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية معاً في صيانة الكرامة الإنسانية وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونلاحظ أن السياسات البيئية القوية التي تحمي الموارد الطبيعية وتوفر بيئات نظيفة وآمنة للمرأة وأسرها ضرورية للتنمية القائمة على الأشخاص التي تدعم المساواة بين الجنسين وتضمن الحياة للأجيال القادمة. والقيم الإرشادية التي تركز في المقام الأول على تخفيف القيود والخصخصة تعيق التقدم الاجتماعي. فهي تخدم مصلحة بعض البلدان أو الفئات الاجتماعية باستبعاد البلدان والفئات الأخرى أو على حسابها، بما في ذلك النساء كقوة. وتتطلب القيم التي توجه سياسة الاقتصاد الكلي نحو التنمية القائمة على الناس والعدالة الاجتماعية سلوكاً وعملاً يعودان بالنفع على كل من في المجتمع.
- تنفيذ السياسات القائمة والموضوعة حديثاً وتقييمها. وينبغي أن نجعل الأهداف الملموسة المحددة في إطار الخطط الوطنية للشخص الإنساني، بشكل واضح، محور الأهداف الإنمائية. ويجب أن يكون رفاه الشخص الإنساني أقوى مؤشر للتقدم. ولا بد أن تكفل مبادئ وأولويات المساواة والإنصاف بين الجنسين (الواردة في الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها الحكومات) تخصيص الموارد لهذه الأولويات، وتوجيه

تركيز البحوث للحصول على بيانات مصنفة، وأن تضمن مشاركة المرأة في الوزارات الحكومية. وتقتضي كل السياسات تقييماً منتظماً لمعرفة التقدم المحرز نحو الغايات التي تستهدف تحقيقها. ويجب أن يشمل هذا التقييم مشاركة النساء الأكثر تأثراً بعدم المساواة بين الجنسين.

وفي الختام، نؤكد أن المنظمات غير الحكومية شركاء متحمسون في هذه الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. وهي تملك الخبرة والعزم لتقديم المساعدة في هذه الجهود. ونحن ندعو الحكومات إلى التعاون، بشكل ملموس وفعال، مع المنظمات غير الحكومية لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين من أجل صالح المجتمع ككل.

وتقر هذا البيان وتؤيده المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

ائتلاف مكافحة الاتجار بالنساء

منظمة أبرشيات القديس يوسف

مؤتمر القيادات الدومينيكية

اتحاد إليزابيث سيتون

منظمة الفرانسييسكان الدولية

الرابطة الدولية للأعمال الخيرية

الرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية

المجلس الدولي لليهوديات

الاتحاد الدولي للمستوطنات ومراكز الأحياء السكنية

الرابطة الدولية لدير راهبات تجلي السيدة العذراء

جمعية راهبات نوتردام المعلمات

جمعية راهبات نوتردام دي نامور

جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية

الرابطة الدولية لأخوات الحبة

منظمة فيفات الدولية

منظمة زونتا الدولية